

حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

وَسَبَقَ حَالٌ مَّا بِحَرْفٍ جُرِّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدُ

- حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر .

- صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد .  
فإن كان مجروراً بحرف جر زائد فلا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها ، نحو : ما  
جاء من أحد راكبا . فراكبا : حال من (أحد) المجرور لفظاً بمن الزائدة ؛ ولذلك يجوز  
تقديم الحال على صاحبها ؛ فتقول :

ما جاء راكبا من أحد .

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي ، نحو : مررتُ بهندٍ جالسةً ،  
ففي تقديم الحال على صاحبها في هذه الحالة خلاف ، بيانه كما يلي :

١ - مذهب جمهور النحويين : أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر  
أصلي ؛ فلا تقول في المثال السابق : مررتُ جالسةً بهندٍ .

٢ - مذهب الفارسي ، وابن برهان : جواز ذلك ، ووافقهم الناظم بقوله :

" ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدُ " ومنه قول الشاعر :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَيْبًا إِنَّهَا لَحَيْبٌ

فهيمان ، وصادياً : حالان متقدّمان على صاحبهما الضمير (ياء المتكلم) المجرور بحرف  
جر أصلي ، هو ( إلى ) .

ومنه قول الشاعر :

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصْبِنَ وَنَسُوهُ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَعًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

ففرعاً : حال متقدمة على صاحبها ( بقتل ) المجرور بحرف جر أصلي ، هو :

الباء . أمّا إذا لم يكن صاحب الحال مجروراً فتقديم الحال عليه جائز سواء كان مرفوعاً ،  
نحو : جاء ضاحكاً زيدٌ ، أم كان منصوباً ، نحو : رأيتُ باكيةً هنداً .

حكم مجيء الحال من المضاف إليه

وَلَا تُجْزَ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفَا

- حكم مجيء الحال من المضاف إليه .

- لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحققت في المضاف أحد الشروط الثلاثة الآتية :

١- أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، ونحوها مما تضمن معنى الفعل ، نحو : هذا ضاربٌ هندٍ خائفةً . فالمضاف (ضارب) اسم فاعل يعمل عمل فعله (ضرب) فهو يطلب الفاعل ، والمفعول كما يطلبهما الفعل (ضرب) والفاعل ضمير مستتر ، والمفعول به في المعنى هو (هند) وبهذا يكون المضاف قد عمل في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال (خائفةً) من المضاف إليه (هند) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ فجميعاً : حال من المضاف إليه الضمير (كُمْ) لأن المصدر (مَرْجِع) يعمل عمل فعله ، فالمضاف إليه فاعل في المعنى .  
ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا

فواحداً : حال من المضاف إليه (الكاف) في انْطِلَاقَكَ ؛ وذلك لأن المضاف (انطلاق) مصدر يعمل الفعل فهو يَتَطَلَّبُ فاعلاً كما يتطلبه فعله (انطلق) والكاف هي الفاعل في المعنى ، وبذلك يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال من المضاف إليه .

٢- أن يكون المضاف جزءاً حقيقياً من المضاف إليه ، كما في قوله تعالى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا

فِي صُدُورِهِمْ مِمَّنْ غَلَبَ إِخْوَانًا﴾ فإخواناً : حال من الضمير (هم) في ﴿صُدُورِهِمْ﴾

وصدور: مضاف وهو جزء حقيقي من المضاف إليه (هم)، وكما في قوله تعالى : ﴿

أَيُّبُ أَحَدِكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾

فميتاً : حال من المضاف إليه ( أخ ) والمضاف ( لحم ) جزء حقيقي منه .

٣- أن يكون المضاف بمتزلة الجزء الحقيقي من المضاف إليه ، فيصح حذف المضاف ،

وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغير المعنى العام ، كما في قوله تعالى : ﴿

أَنْ أُتْبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ فحنيفاً : حال من المضاف إليه ( إبراهيم ) والمضاف ( ملّة )

( كالجزء من المضاف إليه ؛ لأنه يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف بعد حذفه ،

فلو قيل في غير القرآن ( أن اتبع إبراهيم حنيفاً ) لصحَّ المعنى .

ومن ذلك قولك : تَمَتَّعْتُ بِجَمَالِ الْحَدِيقَةِ وَاسِعَةً ، فواسعة : حال من المضاف إليه (

الحديقة ) والمضاف ( جمال ) كالجزء من المضاف إليه ؛ لصحة حذف المضاف والاستغناء

بالمضاف إليه عنه ؛ فتقول تمتعت بالحديقة واسعة .

فإذا لم يكن المضاف واحداً من الأمور الثلاثة المذكورة لم يَجُزْ أن يجيء الحال منه ؛ فلا

تقول : جاء غُلامٌ هند ضاحكاً - خلافاً للفارسيّ - لأن المضاف

( غلام ) ليس مما يعملُ عملَ فعله ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه .

قال الشارح : وقول ابن الناظم " إنَّ هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف " ليس بجيد فإنَّ

مذهب الفارسي جوازها ، كما تقدم .

- اختلف النَّحاة في مجيء الحال من المضاف إليه .

١- ذهب سيبويه ، ومن وافقه كالفارسيّ : إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه

مطلقاً ( أي : سواء تحقَّق في المضاف أحد الشروط الثلاثة السابقة ، أم لم يتحقَّق .

٢- ذهب غيره من النَّحاة ، ومنهم الأَخفش ، وابن مالك : إلى أنه إذا تحقَّق أحد الشروط

الثلاثة جاز مجيء الحال من المضاف إليه، وإن لم يتحقَّق أحدها لم يَجُزْ .

والسبب في خلاف سيبويه ، وغيره من النَّحاة أنهم اختلفوا في : هل يجب أن يكون العامل

في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟

فذهب سبويه : إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً ، ويجوز أن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً .

وذهب غيره : إلى أنه لا بدّ من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ، وعلى ذلك أجازوا مجيء الحال من المضاف إليه إذا تحقّق واحد من الشروط السابقة .

### حكم تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرّف

#### أو الصّفة التي تشبهه

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا      أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا  
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ مُسْرِعًا      ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

- أنواع العامل في الحال .

- العامل في الحال نوعان :

١- عامل لفظي ، والمراد به : الفعل المتصرّف ، أو صفة تُشبه الفعل المتصرّف . والمراد بالصفة : ما تضمّن معنى الفعل وحروفه ، وقَبْلِ التَّأْنِيثِ ، والتَّثْنِيَةِ ، والجمع : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة .

٢- عامل معنوي ، والمراد به هنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما تضمّنه من معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التّمنيّ ، والتّشبيّه ، والتّرجّي ، وغيرها . وليس المراد بالعامل المعنوي في هذا الموضع الابتداء الذي يعمل في المبتدأ الرّفْع ، ولا التجرّد من الناصب ، والجازم الذي يعمل في الفعل المضارع الرّفْع ، وإنما المراد : ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه .

- ما حكم تقديم الحال على عاملها اللفظي .

- يجوز تقديم الحال على عاملها ( ناصبها ) بأحد شرطين ، هما :

١- أن يكون العامل فعلاً مُتَصَرِّفًا .

٢ - أن يكون العامل صفة تُشبه الفعل المتصرف .

فمثال تقديم الحال على الفعل المتصرف ، قول الناظم : مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا .

فَدَعَا : فعل متصرف ؛ ولذلك جاز تقديم الحال ( مخلصاً ) عليه .

ومثال تقديمه على الصفة التي تُشبه الفعل المتصرف ، قول الناظم : مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٍ .

فراحل : اسم فاعل يُشبه الفعل المتصرف ( رَحَلَ ) في معناه وحروفه ، ويقبل التأنيث ،

والتثنية ، والجمع ؛ ولذا جاز تقديم الحال ( مسرعاً ) عليه .

فإن كان الناصب للحال فعلاً غير متصرف لم يَجْزُ تقديمها عليه ، نحو :

ما أحسن زيداً ضاحكاً ، فلا يصحّ قولك : ضاحكاً ما أحسن زيداً ؛ لأنّ فعلَ التَّعَجُّبِ

غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالعمل فيه .

وكذلك إن كان الناصب للحال صفة لا تُشبه الفعل المتصرف ، كأفعل التفضيل لم يَجْزُ

تقديم الحال عليه ، نحو : زيدٌ أحسنُ من عمرو ضاحكاً ، فلا يصح قولك : زيدٌ ضاحكاً

أحسنُ من عمرو ؛ لأن أفعل التفضيل لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَع ، ولا يُؤنَّثُ فَأَشْبَهَ الجوامد فلم

يتصرف في نفسه ، ولذلك لم يتصرف في معموله بالعمل فيه .

- المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن عاملها ولو كان العامل فعلاً متصرفاً ، أو

صفة تُشبه الفعل المتصرف .

- جواز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفة تُشبه الفعل المتصرف

ليس على إطلاقه ، بل قد يَعْرِضُ أمرٌ يُوجِبُ تأخير الحال عن عاملها وإن كان فعلاً

متصرفاً ، أو صفة تشبهه ، وذلك في أربعة مواضع ، هي :

١ - أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، نحو : إِنِّي لِأُزورك مسروراً .

٢ - أن يكون العامل مقترناً بلام القسم ، نحو قولهم : لَأُصْبِرَنَّ مُحْتَسِباً ، ونحو :

والله لَأُصُومَنَّ مُعْتَكِفاً .

٣ - أن يكون العامل صلة لحرف مصدري ، نحو : إِنَّ لَكَ أَنْ تَسَافِرَ صائماً ، وإنّ عليك

أَنْ تَنْصَحَ مُخْلِصاً .

٤ - أن يكون العامل صلة لآل الموصولة ، نحو : أنت المُصَلِّي فرداً ، وعلّي المذاكر مُتَفَهِّمًا